الصالح لوزير المالية: أين المشاريع الترفيهية في الكويت.. وما إنجازات «المشروعات السياحية»؟

أعلن النائب هشام الصالح تقدمه بأسئلة برلمانية إلى وزير المالية عن شركة مشروعات السياحية وإنجازاتها وميزانيتها وخططها.

كما سأل الصالح عن أسباب غياب المشاريع الترفيهية في الكويت، وأسباب إغلاق أغلبها لاستيضاح فشل الشركة وأسبابه بعدما كانت متألقة في ثمانينيات القرن الماضي.

الغانم إلى بروكسل للقاء رئيسي البرلمانين الأوروبي والبلجيكي

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى العاصمة البلجيكية بروكسل امس في زيارة تستغرق يومين يجتمع خلالها كممثل للبرلمانات العربية إلى رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ساسولي، ورئيسة البرلمان البلجيكي إليان تيليو.

وكان في وداع الغانم لدى مغادرته نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، وسفير مملكة بلجيكا لدى دولة الكويت ليو بيترز، والأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

ويأتي اجتماع الغانم مع كبار المسؤولين في البرلمان الأوروبي والبرلمان البلجيكي كممثل للمجموعة الجيوسياسية العربية بالتنسيق مع رئيس الاتحاد البرلماني العربي صقر غباش وذلك لبحث تطورات الأوضاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب اعتداءات قوات الاحتلال على القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية أخيرا.

كما سيجتمع الغانم خلال الزيارة إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ديفيد ماكاليستر، إضافة لاجتماع آخر إلى رئيسة وفد العلاقات مع دول شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي هانا نيومان

الغانم مغادرا

روح الدين: أكبر ميزانية في تاريخ الكويت تحت مسؤولية من لا يمكن محاسبته!

رياض عواد

أعرب النائب د. حمد روح الدين عن رفضه ما تم من إقرار الميزانيات في جلسة اليوم، متسائلا كيف نضع أكبر ميزانية في تاريخ الكويت بتصرف مسؤول لا يمكن محاسبته؟

وقال النائب روح الدين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما قام به مكتب مجلس الأمة بالدعوة إلى جلسة خاصة في اليوم نفسه المقرر لعقد الجلسة العادية بناء على طلب مقدم من مجموعة من النواب أمر غير لائحي ولا يمكن القبول به.

وأضاف أن ما تم توضيحه خلال مداخلات جلسة اليوم يشير إلى عدم شرعية وعدم قانونية عقدها، ولإدراك هذا الخطأ تم تقديم طلب من عدد من النواب بتعديل وضع الجلسة وهذا أمر غير لائحي.

وتساءل كيف تصحح وضع الجلسة في يوم الجلسة نفسه؟ مضيفاً أن هذا يفترض أن يكون على الأقل في وقت سابق.

وقال «نحن كنواب حضرنا أمس إلى جلسة الميزانيات وكممثلين للشعب لا يمكن أن نقبل بمنح صك التصرف بهذه الأموال والميزانية التي تقدر بأكثر من 24 مليار دينار إلى شخص لا يمكن محاسبته أو حتى مراقبة أدائه أو عمله».

وأضاف «كلما زادت المسؤولية من الطبيعي أن تزيد الرقابة فمن غير المقبول أن يمنح رئيس الحكومة حق التصرف في 24 مليار دينار ولا يمكن حتى مساءلته».

وتساءل هل من المعقول تجاهل كل التقارير الفنية التي قدمت من قبل لجنة الميزانيات والحساب الختامي وتجاهل القيود والمحاذير والتعديات الموجودة على المال العام وتجاهل طلب التأجيل لمدة يومين لاستكمال باقي التقارير.

وأكد أن النواب تفاجأوا بتقدم الحكومة بمشروع الميزانية وتم تحديد جلسة اليوم لمناقشة هذا المشروع الحكومي وتم تجاوز كل الأمور والأسباب التي ذكرت من تعديات وتجاوزات وغيرها.

وزاد متسائلا «هل من الطبيعي ألا يرغب الشخص المسؤول عن أكبر ميزانية بالبلد في أن يحاسب أو أن يرفض الحضور لأن أحدا يجلس على كرسيه، لماذا كل هذا التخوف؟».

وأكد أن «الإجراءات واضحة والعملية منظمة ودور النواب هو الرقابة على كيفية صرف الأموال الموجودة في الخزانة العامة للدولة ولا يمكن إعطاء أحد صك التصرف في أموال الشعب من دون محاسبة أو مراقبة».

واعتبر روح الدين أن «الدعوة والجلسة والتصويت غير لائحي وهذا كله لا يمكن القبول به» ، مؤكداً أنه سوف يتم تسليط الضوء بشكل أكبر على ما حدث في جلسة اليوم من خلال مؤتمرات صحفية مقبلة

حمد روح الدين

السويط : هل يوجد هيكل إداري للديوان الوطني لحقوق الإنسان؟

أعلن النائب ثامر السويط عن توجيهه 5 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، جاءت كما يلي:

ونص السؤال إلى وزير العدل على ما يلي: الديوان الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة أنشأها القانون رقم (67) لسنة 2015 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدّق عليها من دول الكويت. ولا شك في أن عملية إنشاء أي كيان وطني، تقتضي أن يصاحبها حتما وجود جهاز إداري وتنفيذي متخصص، يعاون هذا الكيان في إنجاز مهامه واختصاصاته، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على الديوان الوطني لحقوق الإنسان وكذلك مجلس إدارته، لذا خصصت المادة (11) لتتناول بيان آلية تعيين الأمين العام والخبراء والاختصاصيين والموظفين المؤهلين للقيام بالأعمال الفنية المعاونة والتنسيقية وغيرها من الأعمال اللازمة لحُسن سير العمل باللجان.

وقررت المادة (13) أن لمجلس الإدارة، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون، أن يصدر لائحة داخلية لتنظيم العمل به تتضمن قواعد لتنظيم مهام ومسؤوليات أعضاء المجلس وقواعد تنظيم الشؤون الإدارية والمالية للديوان واللجان والعاملين فيه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل يوجد هيكل إداري تنظيمي للديوان الوطني لحقوق الإنسان؟ وما آلية توزيع الاختصاصات والمسؤوليات؟

2 –ما أسباب عدم تعيين أمين عام للنهوض بمسؤوليات الديوان حتى الآن؟

ونص السؤال الأول إلى وزير التعليم العالي على ما يلي:

نمى إلى علمي أن برنامج الماجستير في دراسة المعلومات في جامعة الكويت يعاني من التمييز في قبول الطلبة حيث يميل البرنامج لقبول الطالبات وغير المختصين في مجال المكتبات ما يفوت الفرصة على المختصين من الاستفادة من هذا البرنامج، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد الطلبة المقبولين من الجنسين في البرنامج الخاص في الماجستير في مجال (المكتبات والمعلومات / دراسات المعلومات) في كل دفعة دراسية؟ وما أسماؤهم وجنسياتهم وتخصصاتهم العلمية قبل الالتحاق في هذا البرنامج منذ إنشائه حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 –هل يعمل خريجو هذا البرنامج في حقل المكتبات والمعلومات أو مراكزها؟

3 –هل صحيح أن الكثير من خريجي هذا البرنامج الخاص هم من غير المختصين وغير العاملين في مجال المكتبات العامة والمدرسية والأكاديمية؟

وطلب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الأسس العلمية التي تتبعها وزارة التعليم العالي لاتخاذ القرار الخاص في رفع درجة اختبار اللغة كأحد شروط الابتعاث الخارجي للطلاب والذي صدر بالقرار رقم (60) لسنة 2021 بشأن شرط الحصول على معدل الايلتز أو التوفل للتسجيل لخطة بعثات الوزارة (البعثات الطبية)؟

2 – هل هذا يعني أنه ألغي مبدأ القبول المشروط باللغة والذي يمكن الطلبة من التسجيل للبعثة ودراسة اللغة ثم الالتحاق بالجامعة مقر البعثة؟

وطلب في السؤال الثالث إفادته وتزويده بالآتي:

– ما أسباب غياب جامعة الكويت عن قوائم التصنيف العالمية؟ وما خطة وزارة التعليم العالي نحو تحقيق المنافسة العالمية؟

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

يحق للمتعلم اختيار التخصص العمي ولغة البرنامج الدراسي والجامعة التي تمنحه هذه الدرجة العلمية إلا أن جامعة الكويت كلية الدراسات العليا تقدم برامجها غالبا باللغة الإنكليزية على الرغم من غيابها عن قوائم التصنيف العالمية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب عدم وجود برامج عربية لتدريس الماجستير في جامعة الكويت على الرغم من وجود برامج بكالوريوس عربية لمختلف التخصصات العلمية في الجامعة؟

2 –هل هناك توسع في تقديم برامج ماجستير عربية كما هو المعمول به في الجامعات العربية والخليجية؟

3 –هل برامج الماجستير معترف بها عالميا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هي؟ وما المنظمات الدولية التي تعترف بها وكلفة هذا الاعتماد ومدته؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فكم عدد البرامج غير المعترف به

ثامر السويط

الصقعبي لوزير النفط: ما عدد وأنواع الناقلات المملوكة لـ«ناقلات النفط الكويتية»؟

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي 5 أسئلة إلى 4 وزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التجارة والصناعة د.عبد الله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة على ما يلي:

نصت المادة (8) من القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين على أن يمارس الجهاز دوره الرقابي الذي يستهدف «ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام» ولا يمكن ذلك أن يتحقق إلا بضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في العمل الداخلي لجهاز المراقبين الماليين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الوظائف الشاغرة حاليا في الجهاز؟ وما الإجراءات المتبعة لشغل هذه الوظائف؟ يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من لائحة جهاز المراقبين الماليين المتعلقة بقواعد وإجراءات التوظيف.

2 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع قرارات التعيين في الجهاز خلال السنوات الثلاث الماضية.

3 – هل يوجد في الجهاز مناصب قيادية شاغرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السبب في عدم شغلها إلى الآن؟

ونص السؤال الأول إلى وزير النفط على ما يلي:

أوردت وسائل الإعلام في تاريخ 30 / 5 / 2021 خبرا عن تسلم شركة ناقلات النفط الكويتية ناقلة النفط الخام العملاقة (الصديق) وبذلك يصبح عدد ناقلات أسطول الشركة (32) ناقلا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الأسس المحاسبية والمالية التي بُنيت عليها الاتفاقية؟

2 – بيان تفصيلي بالتغير الذي طرأ على أسعار تأجير ناقلات شركة الناقلات الكويتية من مؤسسة البترول الكويتية..

3 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والشركة في السنوات الخمس الماضية.

4 – أورد ديوان المحاسبة في التقرير ذاته أنه بناء على الاتفاقية غُيرت أسس تحديد القيم الإيجارية للناقلات بين المؤسسة والشركة، فبعد أن كانت الناقلات تؤجر حسب الأسعار العالمية أصبحت تؤجر حسب القيمة الدفترية مع إضافة عائد استثماري 7 %، فما السبب في تغيّر أسس احتساب إيجار الناقلات؟

5 –أورد التقرير إفادة من المؤسسة بأن أحد أسباب الموافقة على الاتفاقية هو لأجل توفير الغطاء الاستراتيجي، فما المقصد من ذلك؟

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الشباب

أقيمت مباراة في استاد جابر الأحمد الدولي يوم الخميس الموافق 3 يونيو 2021 بين منتخب الكويت الوطني والمنتخب الاسترالي، وقد أعقب إقامة المباراة انتقادات كثيرة من المراقبين والمحللين الرياضيين لأرضية الملعب.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع العقود المبرمة لصيانة ملعب استاد جابر الدولي منذ تاريخ 18 ديسمبر 2015 حتى تاريخ ورود السؤال.

2 – ما تقييم وتصنيف ملاعب دولة الكويت لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم؟

3 – هل سبق أن زار الكويت فريق أو وفد خارجي لتقييم جودة وجاهزية الملاعب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع التقارير والتوصيات التي صدرت من هذه الوفود وذلك منذ تاريخ 18 ديسمبر 2015 حتى تاريخ ورود السؤال.

4 –بيان تفصيلي لجميع الإغلاقات التي حدثت لاستاد جابر الدولي منذ تاريخ 18 ديسمبر 2015 حتى تاريخ ورود السؤال.

5 –صرح رئيس اتحاد كرة القدم الكويتي الشيخ أحمد اليوسف بتاريخ 4 ديسمبر 2019 بأن الهيئة العامة للرياضة أبلغته بعدم جاهزية أرضية استاد جابر الدولي لاحتضان مباراة منتخب الكويت الوطني والمنتخب النيبالي، فما سبب عدم جاهزية الأرض حينها؟

6 – هل لدى الهيئة العامة للرياضة خطة للاستثمار في استاد جابر الدولي وخلق إيرادات منه كتأجيره إلى الشركات لإقامة احتفالات أو مناسبات عامة على غرار ما هو موجود في الدول العالمية؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لا يتم ذلك؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من هذه الخطة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory).

نص السؤال إلى وزير التجارة على ما يلي:

صرح المدير العام للهيئة العامة للصناعة في تاريخ 16 يناير 2020 أن الملامح النهائية لمشروع مدينة النعايم الصناعية ستتضح في تسعة أشهر بعد الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع الذي يهدف إلى تنمية النشاط الصناعي في الدولة والنهوض به لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والتنويع في مصادر الدخل.

د. عبالعزيز الصقعبي

المضف لوزير المالية: هل التزمت هيئة الشراكة بإخضاع عقود أملاك الدولة للقانون؟

وجه النائب عبدالله المضف سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، حول التزام هيئة الشراكة بالقطاعين العام والخاص بإخضاع عقود أملاك الدولة للقانون.

وقال المضف في سؤاله: «يمكن أن يكون للمناخ الاقتصادي تأثير على تدفقات الدخل على جميع موارد الدولة، وخاصة مع الاستثمارات ولأن حمايتها واجب على كل مواطن غيور على وطنه ارتأينا البحث على نحو نلفت نظر الوزارة ونطلب استيضاحات حولها، ولا شك أن القطاع الخاص في الكويت وامالك الدولة واراضيها والشركات والهيئات التي لها ولوج مع الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر يجب أن تضمن سلاسة انتقال ملكياتها أو أي قرار يؤثر فيها حيث أن صونها يعد ضمانة للتنمية المستدامة والمتوازنة».

وأضاف: «الواجب علينا الطلب من الشركات والمؤسسات المحلية التي ترعاها الدولة أن تقوم بتطوير نفسها وترفع معدلات التشغيل والأداء لتتمكن من المنافسة ولا تخرج من الأسواق، وتكون حكرا لجهات معينة تستأثر بها خارجة عن عماد اختصاصها والهدف السامي نحو زيادة الايرادات في غير المجال النفطي، ولا شك أن هذه الإيرادات يجب أن يتم حمايتها نظرا لأهميتها في ظل شح السيولة وعدم الملاءة المالية».

وتابع: «ولأنه يجب أن يستمر تنفيذ العقود أو التراخيص التي أبرمت على أملاك الدولة العقارية وفقاً لنظام الشراكة الذي تخضع له قبل العمل بهذا القانون وفقا لنصوصها، وإلى انتهاء مدتها المنصوص عليها في العقد أو تاريخ فسخ العقد أو إنهائه للمصلحة العامة. لذا يرجى تزويدي بالآتي: هل التزمت هيئة الشراكة بتطبيق نص المادة (7) من القانون رقم 116 / 2014 والتي تلزم بخضوع كافة العقود المبرمة على أملاك الدولة والتي تشتمل على خصائص نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأحكام القانون 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة؟»

وطلب إفادته «بالدراسة القانونية الشاملة المقدمة من الفريق القانوني في هيئة الشراكة بشأن المشروعات التي تخضع لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتلك التي تخضع لأحكام القانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة، وهل تم الأخذ بتوصياتها؟ إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى بيان الأسباب».

وسأل: «هل تم إلغاء جميع القرارات الصادرة من اللجنة العليا بشأن المشروعات المقامة على أملاك الدولة العقارية وإحالتها إلى وزارة المالية لاتخاذ ما تراه مناسبا وفق الانظمة والضوابط المنظمة تحت مبرر رأي الفتوى التشريع بخضوع تجديد عقود تأجير أملاك الدولة الخاصة التي أبرمتها وزارة المالية طبقاً لأحكام المادة 17 من المرسوم بقانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن املاك الدولة، وقيام هيئة الشراكة بتسليم كافة الدراسات إلى وزارة المالية؟»، مبينا «إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالآثار القانونية والمالية المترتبة على ذلك، وهل يتوافق هذا الإجراء مع العقود المنتهية والمشتملة على خصائص نظام الشراكة التي تضمنتها أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 مع تزويدي بالدراسة التي أستند عليها القرار».

وأضاف: «هل كانت الموافقة على قرار اللجنة العليا بإجماع الأعضاء أم أن هناك تحفظات سجلت على هذا القرار؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالتحفظات المسجلة على هذا القرار».

كما طلب المضف إفادته بـ«كل الآراء المتعارضة الصادرة من الفتوى والتشريع على الرغم من تماثل الخصائص التعاقدية لعقود المشروعات المقامة على املاك الدولة وذلك من.تاريخ صدور القانون رقم 116 لسنة 2014 هل تم اتخاذ قرارات سابقة بإجماع أعضاء اللجنة، ثم تم تغييرها في اجتماعات لاحقة»، مشيرا الى انه «إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى ايضاح القرارات على نحو مفصل مع.بيان أسباب ومبررات التغيير».

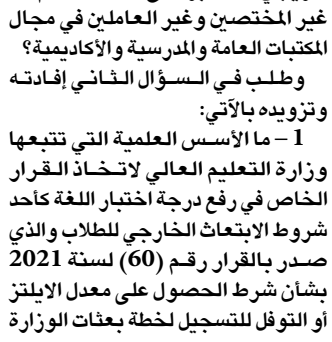

عبدالله المضف